

الثلاثاء 27 يوليوز 2026، بالرباط

بلاغ صحفي

انعقاد المجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

بتاريخ 27 يوليوز 2026

انعقدت الدورة التاسعة للمجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب يوم الإثنين 27 يوليوز 2026 بالرباط، تحت رئاسة وزيرة الاقتصاد والمالية، السيدة نادية فتاح العلوي، بتفويض من السيد رئيس الحكومة. وقد خصصت أشغال هذه الدورة بالأساس للمصادقة على مخطط التجهيز للفترة 2026-2030، وخطط العمل وميزانية المكتب برسم سنة 2026، بالإضافة إلى دراسة حصيلة إنجازات سنة 2025 والمصادقة على الحسابات الختامية.

وفي كلمتها الافتتاحية، شددت السيدة الوزيرة على أهمية هذه الدورة التي تنعقد في سياق يتميز برهانات كبرى مرتبطة بالتحول الطاقى والسيادة المائية للمملكة. كما نوهت بالمجهودات التي يبذلها المكتب وفرق عمله من أجل تنفيذ التوجيهات الملكية السامية في مجالات الطاقة والماء والتنمية المستدامة.

ومن جانبه، أكد السيد طارق همّان، المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على التحولات العميقة التي تشهدها قطاعات الكهرباء والماء الصالح للشرب، مشيراً إلى تعبئة المكتب لمواجهة التحديات المرتبطة بالمحافظة على الموارد المائية وارتفاع الطلب وارتفاع وتقلب أسعار المحروقات والمواد الأولية.

وأوضح السيد المدير العام أن خطط عمل المكتب ستركز بشكل أكبر على مواكبة المبادرات الرامية إلى إزالة الكربون من الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار الخاص. كما أشار إلى أن المكتب قد أطلق عدة أورش استراتيجية تهدف إلى إعادة هيكلة نموذج وضمن استدامته وتحديث طرق تسييره، وتعزيز موثوقية مناهج التدبير وأدوات القيادة.

وقد قدم السيد طارق همّان حصيلة المكتب لسنة 2025، مسلطاً الضوء على تنفيذ برنامج استثماري هام مكن من رفع القدرة الكهربائية المنشأة إلى 12.314 ميغاواط، منها 46,1% من الطاقات المتجددة، مما يقترب من الهدف المحدد من قبل المملكة لبلوغ ما يفوق 52% بحلول سنة 2030. كما مكنت هذه الإنجازات من تجهيز صبيب إجمالي للماء الصالح للشرب بلغ 7,5 مليون متر مكعب في اليوم، بالإضافة إلى إنجاز محطة جديدة لتحلية مياه البحر بسيدي إفني والتي تم تشغيلها في فبراير 2025 بقدرة تبلغ 3,15 مليون متر مكعب في السنة، مما يرفع عدد محطات التحلية المنجزة من طرف المكتب إلى 13 محطة بطاقة إجمالية تبلغ 88,4 مليون متر مكعب في السنة.

وفي سنة 2025، تمكن المكتب من تلبية الطلب على الكهرباء، الذي بلغ 49 طيراواط ساعة، مسجلاً زيادة بنسبة 7,4% مقارنة بالسنة السابقة، مع ذروة استهلاك بلغت 7.990 ميغاواط سجلت في غشت 2025 والتي تم تجاوزها في يوليوز 2026 برقم قياسي جديد بلغ 8.400 ميغاواط، أي بزيادة قدرها 410 ميغاواط ما يعادل 5% في ظرف سنة. أما فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب، فقد بلغ إنتاج المكتب سنة 2025 ما مجموعه 1.417 مليون متر مكعب، منها 977,8 مليون متر مكعب من المياه السطحية،

و367,2 مليون متر مكعب من الموارد الجوفية، و72,5 مليون متر مكعب من تحلية مياه البحر. بالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة تقدم أشغال إنجاز محطة تحلية مياه البحر للدار البيضاء، الأكبر في أفريقيا ومن بين أكبر المحطات عالمياً، بقدرة إجمالية تبلغ 300 مليون متر مكعب، 81% بالنسبة للمرحلة الأولى (200 مليون متر مكعب)، ومن المرتقب بداية استغلالها في فاتح فبراير 2027.

بعد ذلك، قدم المدير العام مخطط التجهيز للفترة 2026-2030، الذي يركز على تطوير وإنجاز مشاريع تدخل في تسريع الانتقال الطاقى من خلال إدماج واسع النطاق للطاقات المتجددة، وتطوير وسائل التخزين والمرونة المناسبة، وتعزيز شبكة النقل وتوسيعها، مما سيمكن من تجاوز نسبة 52% من القدرة المنشأة انطلاقاً من الطاقات المتجددة ابتداءً من سنة 2028.

وقد رصد لهذا المخطط غلاف مالي إجمالي خلال الفترة 2026-2030 يتجاوز 248 مليار درهم، منها 206 مليار درهم لقطاع الكهرباء و42,1 مليار درهم لقطاع الماء الصالح للشرب، وسيتم تمويل 72% منها بشكل مباشر عبر القطاع الخاص.

ويهدف هذا المخطط إلى تنفيذ برنامج لتطوير قدرات إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة بقيمة 104 مليار درهم، لتوفير قدرة إضافية من الطاقات المتجددة تبلغ 11,6 جيغاواط وقدرة تخزين إضافية تبلغ 2,6 جيغاواط، تمثل حوالي 80% من القدرة الإجمالية الإضافية المرتقبة للفترة 2026-2030.

وسيتطلب تنفيذ هذا البرنامج في مجال الطاقات المتجددة استباق حلول التخزين والمرونة، لا سيما من خلال إنجاز مشاريع أنظمة بطاريات (BESS) بسعة إجمالية تبلغ 2.230 ميغاواط-ساعة، وإنجاز محطة كهرومائية لنقل الطاقة عبر الضخ "المنزل" بقدرة 360 ميغاواط، بالإضافة إلى برنامج للمرونة يعتمد على الغاز الطبيعي بقدرة 3.744 ميغاواط مما سيمكن من مواكبة إدماج الطاقات المتجددة بفعالية وضمان استقرار النظام الكهربائي واشتغاله في أفضل الظروف.

أما فيما يخص الماء الصالح للشرب، فإن برنامج التجهيز للفترة 2026-2030 يركز على تأمين إنتاج الماء الشروب وتعزيز العرض لفائدة الوسط القروي، إلى جانب تحسين فعالية شبكات الإنتاج الحالية. وعند نهاية هذا البرنامج، ستصل القدرة الإنتاجية الموجهة للماء الشروب انطلاقاً من تحلية مياه البحر إلى أكثر من 1,3 مليار متر مكعب سنوياً، وستساهم في تلبية 63% من حاجيات الماء الشروب مقابل 13% سنة 2025 وأقل من 8% سنة 2023. وتعد محطات تحلية مياه البحر للدار البيضاء، والشرق، وطنجة، وسوس ماسة، وكلميم – طانطان، محطات التحلية الرئيسية التي سينجزها المكتب.

وفي الختام، صادق المجلس على جميع القرارات المعروضة عليه، والتي تنسجم مع أهداف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، سواء على مستوى تطوير أنشطته أو تحسين أدائه التقني والتدبري.

وفي نهاية هذه الدورة، جددت السيدة نادية فتاح شكرها لشركاء المكتب ولفرق عمله. ومن جانبه، عبر السيد المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب عن شكره للسيدة الرئيسة وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر، مؤكداً من جديد التزامه بمواصلة تنفيذ برنامج التنمية الطموح للمكتب.

وقد انعقدت هذه الدورة بحضور أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للقطاعات الوزارية المعنية، والسيد المدير العام للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، والسيد المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وكذا مسؤولي المكتب.